

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية –

د/ بن عمار م. أستاذ محاضر(أ)

### محاضرات مقياس :الدولة العثمانية والمشرق العربي قرن(20-15)

محاضرات السداسي الثاني: المحاضرة (2): المسألة الشرقية مظاهرها وأثارها على المشرق العربي

إن الحديث عن الدولة العثمانية وقوتها أبهر الكثير من العسكريين والسفراء الغربيين والمؤرخين وكل من عاصرها أو قرء عنها، وهذا المؤرخ والفيلسوف الأنجليزي توينبي يقول: الإمبراطورية العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول حقبة في التاريخ، وذلك أمر لم توفق إليه الإمبراطورية الفارسية أو الرومانية أو العربية (.....) ومن خلال إستشهادنا بكلام تونبي نطرح نتسأل مهم هل حافظت الدولة العثمانية على قوتها وإستقرارها ؟

المسألة الشرقية :هي صراع الدول الأوربية على أملاك الدولة العثمانية إثرضعفها ،أوهي المسألة التي تعنى بالتحالفات والإستراتيجية القائمة في أواخر عهد الدولة العثمانية وكيفية تقاسم أملاك الدولة في حالة إنهيارها، ووصفت الدولة العثمانية بالرجل المريض أواخر القرن ال19 وبداية القرن 20،كدلالة على ضعف الدولة وإنهيارها .ويمكن تعريفها أيضا هي مسألة النزاع المستمر بين النصرانية والإسلام ،أي مسألة حروب صليبية متقطعة بين الدولة القائمة بأمر الإسلام وبين دول مسيحية.

تعود جذور المسألة الشرقية إلى سنة 1683حين خسر العثمانيون في معركة فيينا أمام القوات المتحالفة بين الكومنولث البولندي – اللتواني والنمسا ،إنتهى بتوقيع معاهدة كارلوفيتش سنة 1699م ومن أهم بنودها توقف الدولة العثمانية حربها على أوربا والتنازل على أملاكها في أوربا الوسطى ومنها المجر .

مرت المسألة الشرقية بمراحل مهمة وهي الثورة اليونانية 1822-1832 ،المسألة المصرية 1831- 184م ،حرب القرم ،وما يهمننا هو الصراع العثماني مع محمد علي والآثار المترتبة على ذلك .

مسألة الشام بين الدولة العثمانية ومحمد علي والي مصر :

تعتبر هذه الأزمة من أسوء الأزمات في الولايات العربية وكانت لها آثار ونتائج وخيمة على المنطقة وعلى الدولة العثمانية .

بدأت هذه الأزمة عندما رفض والي عكا تسليم مهاجرين مصريين في الشام مطلوبين لدى محمد علي ، وكانت ردت فعل محمد علي قوي حيث ارسل جيش جرار تحت قيادة ابنه الجيش توجه نحو دمشق وحمص و عبر جبال طرطوس بعد معارك مختلفة بين الجيش المصري و الجيش العثماني ، وقد إنتهت بوصول إبراهيم باشا سنة 1832 إلى قلب آسيا الصغرى حيث وقعت بين الدولة العثمانية والقوات المصرية معركة قونية الشهيرة إنتصرت فيها القوات المصرية في 21 ديسمبر 1832م وقد وقع في الأسر القائد العثماني رشيد باشا ، كم خسر الجيش العثماني أكثر من 3 آلاف جندي قتيل و 6 آلاف أسير .

ولما رات الدولة العثمانية تنامي قوة الجيش المصري لجأت إلى طلب مساعدة روسيا فأرسل الأمبراطور نيكولاس الأول بعض السفن البحرية الروسية لدعم الجيش العثماني في صيغة تحالف عسكري معها لمواجهة تمدد جيش محمد علي الذي فاجأ العالم بهذه الانتصارات وفي هذه الأثناء تدخل الدول الأوروبية خط الأزمة من مشاهد للأحداث إلى فاعل ومشارك للأحداث لأن مصالحها مهددة أمام هذا التحالف الجديد ، تدخلت الدول الأوروبية بالضغط على الأطراف المتصارعة من أجل التفاوض والجنوح إلى السلم ، وقد رمت الدبلوماسية البريطانية بكل ثقلها بالضغط على فرنسا بسحب تأييدها الغير معلن لمحمد علي ، لأن إنتصار هذا الأخير وبقاءه في بلاد الشام ومنطقة الأناضول معناه تهديد المصالح الأوروبية عموما والبريطانية خصوصا .

قبل السلطان العثماني محمود التفاوض و انعقد في افريل 1833 إتفاقية كوتاهية والتي من اهم بنودها:- جلاء الجيش المصري عن بلاد الأناضول

- تخلي السلطان العثماني عن سوريا وإقليم أضنه وتعين إبراهيم باشا حاكما على الإقليم  
- تثبيت محمد علي حكمه على مصر وكرت مقابل دفع جزية سنوية .

أما عن باقي الولايات العربية فالأمر يكاد يكون مشابه حيث ظهر الزعامات المحلية التي إستغلت ضعف الدولة وإنشغالها بالحروب الخارجية تارة وأخماد التمردات تارة أخرى ، وبعض الحكام بقي مواليا للدولة العثمانية لكنه ورث الحكم لعائلته مقابل الخضوع تحت سلطة الباب العالي وتقديم الضرائب والهدايا والجند ومثال على ذلك بكوات وأعيان الأناضول وايضا حكم الأسر المحلية في بغداد خلال القرن 18 و 19، كما نجد حكم الأسر في اليمن وجبل لبنان ( المعنيون والشهبانيون)

إنعكست مظاهر ضعف الدولة العثمانية على الولايات العربية حيث أنقسمت مجتمعات الشرق العربي إلى عصابات وأحزاب ومثال ذلك النزاع بين القيسية واليمينية في الشام، أو بين البيوتات المملوكية مثل الفقارية والقاسمية في مصر، وأيبت نظام الحكم في الشرق العربي خلال القرن 18 م بالإنهيار وذلك لإختلال التوازن الذي كانت ترمي قوانين السلطان سليمان بين السلطة المركزية ممثلة في الوالي ( الباشا) من ناحية والحامية العثمانية والعصابات المحلية من ناحية أخرى، وكان بقاء وإستمرار التوازن بين مختلف القوى المختلفة يعتمد على مدى الرعاية التي يبذلها السلطان، وكذلك على شخصية الباشوات والدفتردارات، ومن المستبعد أن ينجح هذا النظام دون أن يحدث بإستمرار نوع من الإحتكاك أو محاولة الإصلاح، كما أن الكثير من الحكام المحليين تخلو عن دورهم السياسي والإداري وأصبح همهم جمع الثروة وفرض الضرائب وإستعمال القوة في الكثير من الأحيان وهذا من أجل ضمان بقاءهم وإستمرارهم في الحكم وتوريث أبناءهم في بعض الحالات